جامعة القاهرة ـ كلية الحقوق
الدراسات العليا

الحمايـة القانونيـة للأجـر
في القانونين السوري والمصري

رسالـة مقدمة من الباحث عماد مصطفى عتال
لنيل درجة الماجستير في الحقوق

تحت إشراف
الأستاذ الدكتـور أحمد حسـن البرعـي
أستاذ ورئيس قسم التشريعات الإجتماعية
كليـة الحقـوق ـ جامعـة القاهرة

-١٩٩٧-

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقُلْ ربِ زدني عِلماً "

سورة طه (الآية ١١٤)

لجنة الحكم على الرسالة

أ.د. عبد الودود يحيى رئيساً

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

أ.د. أحمد حسن البرعي مشرفاً وعضواً

أستاذ ورئيس قسم التشريعات الإجتماعية

كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

أ.د. محمد عبد الله نصار عضواً

مدير معهد الإدارة في الجامعة العمالية

شـــكر وتقـديـر

* أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل:

الدكـتـور/ أحمد حسـن البـرعي

الـذي أشـرف علـى هذه الرسـالة وأحاطـني بـرعـايـته
وأمـدنـي بفـكره وتوجـيهـاتـه القـيّمة

* كمـا أتـوجـه بالشـكـر والـتـقـديـر إلـى أسـتاذي :

الدكـتـور/عبـد الـودود يحيى

لتفضـل سـيادتـه برئاسـة لجنـة الـحكم علـى هذه الرسـالة

* كـذلـك أتـوجـه بالشـكـر والـتقديـر إلـى أسـتـاذي :

الدكتور/ محمد عبد الله نصار

لتفضل سيادته بالمشاركة في عضوية لجنة الحكم على هذه الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحماية التي حققتها التشريعات الإجتماعية للعاملين في عصرنا الحالي، هي وليدة القرن العشرين، حيث تطورت صيغها وأساليبها، منذ مطلع هذا القرن في بلدان العالم كله، وبلغت مراتب متباينة، متأثرة بدرجة التطور الإقتصادي والإجتماعي في كل بلد، والفكر والنظام السياسيين السائدين فيه.

إلاّ أن الحماية التي شملت علاقات العمل، كانت منصبة في غايتها الأساسية على حماية الأجر، الذي يمثل دخل العامل وثروته الأساسية، من أجل معيشته، وإعالة أفراد أسرته، الأمر الذي دفع البعض(*) إلى نعت قانون العمل بأنه قانون الأجور.

ومن هنا إهتمت المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية بحماية أجر العامل، حفاظاً على دخله الأساسي من خلال مجموعة إجراءات تدخلية، تمثلت في تحسين شروط وظروف العمل، ليتمكن العامل من الحصول على أجر عادل ومناسب.

غير أن هذا التدخل، قد رافقه كفاح مرير من جانب الطبقة العاملة، حتى وصل العمال إلى الحماية المقررة، بموجب توصيات ومقررات منظمة العمل الدولية، التي صادقت عليها الدول الموقعة، ونصت عليها في صلب تشريعاتها، ومن بينها سورية ومصر.

وبناءً عليه، ونتيجة لهذه المواقف الدولية والوطنية، فقد تقدمت الإعتبارات الإجتماعية والإنسانية، عند صياغة أحكام التشريعات الإجتماعية في حماية الأجور على الاعتبارات الأخرى، وبالتالي أصبح الأجر، الذي يمثل دخل العامل الفردي، جزءاً من نصيبه في الدخل القومي، نتيجة لمشاركته في تحقيقه، وأضحى العامل

(*) أحمد حسن البرعي : التحولات الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية وأثرها على علاقة العمل - ورقة عمل مقدمة إلى ندوة تطور العلاقات المهنية بالدول العربية، الأردن، عمان، ٢٣-١٩٩٥/٩/٢٨ ص ٧٦ .

الفهرس

المقدمة ١

الفصل التمهيدي : أساس الحماية القانونية للأجر ٤

المبحث الأول : مضمون الحماية القانونية للأجر ٨

المطلب الأول: النظرة الإقتصادية المجردة إلى الأجر ٨

أ- نظرية أجر الكفاف ٨

ب- نظرية مخصص الأجر ١٠

ج- النظرية الإنتاجية الحدية ١١

د- النظرية الماركسية ١٢

المطلب الثاني : النظرة الإنسانية إلى الأجر ١٥

المبحث الثاني : الأجر المشمول بالحماية القانونية ٢٠

المطلب الأول : التعريف القانوني للأجر ٢١

المطلب الثاني : صور الأجر وملحقاته ٢٨

١- العمولة ٢٩

٢- النسبة المئوية من الربح أو الإيراد ٣٢

٣- الوهبة مقابل الخدمة ٣٤

٤- المنح والمكافآت ٣٩

٥- المزايا العينية ٤٢

٦- الأجر الإضافي ٤٤

٧- العلاوات ٤٥

٨- البدلات ٤٧

الباب الأول

٥١ التحديد القانوني للأجور

٥٢ **الفصل الأول :طرق تحديد الأجور**

٥٣ **المبحث الأول: الأساليب الإتفاقية في تحديد الأجر**

٥٣ **المطلب الأول : تحديد الأجر في عقد العمل الفردي**

٥٩ **المطلب الثاني : الإتفاق على تحديد الأجر في عقد العمل الجماعي**

٦٢ **المبحث الثاني : أسلوب تدخل الدولة في تحديد الأجور**

٦٧ **الفصل الثاني :نظام الحد الأدنى للأجر**

٦٩ **المبحث الأول: التعريف بنظام الحد الأدنى للأجر**

٦٩ **المطلب الأول : التطور التاريخي لنظام الحد الأدنى للأجر**

٧٤ **المطلب الثاني : أهداف الحد الأدنى للأجر ومعايير تحديده وطرق مراجعته**

٧٤ الفرع الأول : أهداف الحد الأدنى للأجر

٧٧ الفرع الثاني : معايير تحديد الحد الأدنى للأجر

٧٩ الفرع الثالث : طرق مراجعة الحد الأدنى للأجر

٨٣ **المبحث الثاني : النظام القانوني للحد الأدنى للأجر**

٨٣ **المطلب الأول : نطاق سريان الحد الأدنى للأجر**

٨٣ الفرع الأول : سريان قواعد الحد الأدنى للأجر من حيث الزمان

٨٥ الفرع الثاني : سريان قواعد الحد الأدنى للأجر من حيث الأشخاص

٨٩ **المطلب الثاني : علاقة الحد الأدنى للأجر بالنظام العام**

الباب الثاني

حدود إستحقاق الأجر ٩٣

الفصل الأول : إستحقاق الأجر في حالات الإعفاء المقررة تشريعياً ٩٦

المبحث الأول : إستحقاق العامل للأجر في حالة الإعفاء من أداء العمل ٩٧

المطلب الأول : استحقاق العامل للأجر لإعتبارات شخصية أو إجتماعية ٩٧

الفرع الأول: أجر الإجازة السنوية ٩٨

الفرع الثاني : أجر الإجازات الأخرى المستحقة للعامل ١٠٣

الفرع الثالث : أجر الراحة الاسبوعية ١١٣

المطلب الثاني : إستحقاق العامل للأجر لإعتبارات عامة ١١٦

الفرع الأول : إستحقاق الأجر أثناء الخدمة العسكرية ١١٦

الفرع الثاني : أجر التفرغ النقابي والثقافة العمالية ١٢٠

المبحث الثاني : الطبيعة القانونية للوفاء بأجر الإجازات ١٢٥

المطلب الأول : عناصر الأجر المستحق في حالات الإعفاء من العمل ١٢٥

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للأجر ١٢٨

الفرع الأول : ضرورة توافر الإرتباط بين الأجر وأداء العمل ١٢٩

الفرع الثاني : ضرورة عدم الربط بين أداء العمل وإستحقاق الأجر ١٣٠

الفصل الثاني : إستحقاق الأجر في مقابل الإستعداد لأداء العمل ١٣٢

المبحث الأول : حدود مسؤولية صاحب العمل ١٣٣

المطلب الأول : مسؤولية صاحب العمل ١٣٤

الفرع الأول : السبب الراجع إلى صاحب العمل ١٣٥

الفرع الثاني : السبب الأجنبي عن صاحب العمل ١٣٧

المطلب الثاني : الطبيعة القانونية للأجر المستحق في حالة عدم أداء العمل ١٣٩

المبحث الثاني : تطبيقات إستحقاق الأجر في حالة الإستعداد للعمل ١٤٠

المطلب الأول : حالات التوقف الجماعي عن العمل ١٤٠

الفرع الأول : منع أداء العمل بسبب الإضراب ١٤١

الفرع الثاني : منع أداء العمل بسبب توقف المنشأة ١٤٨

المطلب الثاني : حالات التوقف الفردي عن العمل ١٥١

الفرع الأول : الوقف الإحتياطي ١٥١

الفرع الثاني : الإنهاء غير المشروع لعقد العمل ١٥٤

الباب الثالث

حمايـــة ديـن الأجر ١٦١

الفصل الأول : إنقضاء دين الأجر ١٦٢

المبحث الأول : إنقضاء دين الأجر بالوفاء ١٦٣

المطلب الأول : قواعد الوفاء بالأجر ١٦٣

الفرع الأول : ضوابط تنظيم عملية الوفاء بالأجر ١٦٣

الفرع الثاني : إثبات عملية الوفاء بالأجر ١٧٣

المطلب الثاني : ضمانات الوفاء بالأجر ١٧٦

الفرع الأول : الإمتياز العام للأجور ١٧٧

الفرع الثاني : ضمانات الوفاء الخاصة بعمال المقاول والمقاول من الباطن ١٨٠

المبحث الثاني : إنقضاء دين الأجر بالتقادم ١٨٣

المطلب الأول : تقادم الحق في الأجر ١٨٣

المطلب الثاني : تقادم دعوى المطالبة بالأجر ١٨٦

الفصل الثاني :حماية دين الأجر من الإقتطاع ١٨٩

المبحث الأول: حماية الأجر من الإقتطاع في مواجهة صاحب العمل ١٩٠

المطلب الأول : مدى تقييد سلطة صاحب العمل في الإقتطاع من الأجر ١٩٠

الفرع الأول : نسبة الإقتطاع وفاءً لقرض أو لأجور مدفوعة مقدماً ١٩١

الفرع الثاني : نسبة الإقتطاع بسبب التعويض عن الخسائر ١٩٥

الفرع الثالث : نسبة الإقتطاع من الأجر وفاءً للجزاءات المفروضة على العامل ١٩٧

المطلب الثاني : تقييد تنازل العامل عن أجره في مواجهة صاحب العمل ١٩٩

المبحث الثاني : حماية الأجر من دائني العامل ٢٠١

الخاتمة والتوصيات ٢٠٥

قائمة المراجـــــع ٢٠٨

الفهرس ٢١٣

****